سورية تتحضر لرمضان وتتشارك بالخير

٦٠ منظمة غير حكومية في دمشق.. و٢٦ ألف وجبة يومياً في حلب وسلل غذائية متنوعة

محافظ اللاذقية:
التركيز على دعم ذوي الشهداء والجرحى والأسر الأكثر احتياجاً

محافظ ريف دمشق:
توزع مطابخ الوجبات الرمضانية ودراسة معايير السلات الغذائية

محمود الصالح

تحضيراً لحملة (رمضان.. تشارك بالخير) التي تستعد لها المنظمات غير الحكومية بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ترأس وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي عماد الدين المنجد اجتماعاً افتراضياً عبر دارة الذت ضم مديري الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات بحضور معاوني الوزير وفريق عمل الوزارة المعني بإدارة الحملة، اطلع فيه على ما قامت به المديريات من ورش عمل تحضيرية لإطلاق الحملة بالتنسيق مع الوزارات والاتحادات والمنظمات غير الحكومية المشاركة بالحملة.

كما أصدرت وزارة الشؤون تعميماً إلى مديريات الشؤون الاجتماعية في المحافظات لتنظيم العمل الخيري خلال الشهر الفضيل بهدف توحيد الجهود المقدمة في مجال العمل الخيري، وأكدت الوزارة اعتزامها العمل بالشراكة مع مكونات المجتمع (وزارة الإدارة المحلية والبيئة – وزارة الأوقاف – غرف الصناعة والتجارة) وأضيف فيما بعد تعميم وزارة التجارة الداخلية وغرف الزراعة، إطلاق حملة رمضانية يتم من خلالها تقديم وجبات الإفطار والسحور والسلل الغذائية والتبرعات المالية والعينية بشكل مشترك من خلال مطابخ موحدة موزعة على مستوى المحافظات.

وطلبت الوزارة من مديريات الشؤون في المحافظات عدم منح أي موافقة على تنفيذ الأنشطة خارج إطار الحملة من المنظمات غير الحكومية أو الفرق والمبادرات التطوعية، وتقديم التسهيلات لإنجاح الحملة وخاصة ما يتعلق بتأمين المحروقات وعمليات النقل وإشغال الأماكن العامة في حال الحاجة بالتنسيق مع المحافظين، وفي سبيل الإعداد لذلك عقدت مديريات الشؤون الاجتماعية في عدد من المحافظات ورشات عمل للتنسيق لهذه الحملة.

في دمشق تشارك أكثر من ٦٠ منظمة غير حكومية في هذه الحملة وبدأت الورشة الحوارية التحضيرية التي تتبلور حول وضع خطة الاستجابة لتوحيد وتكامل جهود جميع الجهات في إقامة مطابخ رمضانية موحدة وحملات تستهدف العائلات المحتاجة وتحقيق أكبر قدر من التعاون بين فعاليات المجتمع المحلي للوصول لأكبر شريحة ممكنة.

وناقشت الورشة الاحتياجات اللازمة للحملة وآليات توحيد جهود جميع الأطراف المشاركة بالحملة وتحديد إمكانات كل جمعية وخطة عملها والشريحة المستهدفة منها مع النطاق الجغرافي.

وشارك في الورشة مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق ورئيس غرفة تجارة دمشق وممثل عن غرفة الصناعة ورئيس اتحاد الجمعيات الخيرية بدمشق وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

في حلب خطة لإطلاق مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل سبعة مطابخ ميدانية بالتنسيق مع الشركاء في حملة (رمضان.. تشارك بالخير)، ونظمت لذلك ورشة عمل حوارية على مستوى المحافظة بمشاركة كل من ممثلي مديرية الأوقاف وغرفة التجارة والمنظمات غير الحكومية والمعنيين في المحافظة.

الورشة ناقشت وضع خطة لإقامة مطابخ رمضانية بإجمالي وجبات يتجاوز الـ٢٦ ألف وجبة يومياً، مع تقديم سلل غذائية، وتبرعات عينية.. وتم بحث تحديد معايير الوجبات المقدمة للمستفيدين، وتحديد معايير السلل الغذائية ومكوناتها وتوزيع المطابخ وآليات تأمين احتياجاتها وتوزيعها ضمن المحافظة.

كما ناقشت الورشة أبرز الصعوبات المتعلقة بالحملة والرؤى المطروحة لتجاوزها والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة ويضمن تنفيذها خلال الشهر الفضيل والوصول لأكبر شريحة ممكنة من العائلات الأكثر احتياجاً في الريف والمدينة.

وفي اللاذقية عُقدت ورشة بتنسيق ومتابعة من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المحافظة لحملة (رمضان.. تشارك بالخير) وذلك في قاعة الاجتماعات بمبنى المحافظة بحضور محافظ اللاذقية عامر إسماعيل هلال، وخلال مشاركته في الورشة أكد الدور المهم الذي تلعبه الفعاليات المجتمعية في المحافظة وخاصة خلال الشهر الفضيل والتركيز على دعم ذوي الشهداء والجرحى والأسر الأكثر احتياجاً عبر خطة عمل متكاملة ومدروسة من الشركاء جميعاً.

الورشة استعرضت برنامج عمل الحملة وخطة كل جمعية حول تقديم المساعدة للعائلات المحتاجة خلال الشهر المبارك، ووضع مجموعة من الرؤى بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة، وتحديد إمكانيات كل جمعية وخطة عملها والشريحة المستهدفة منها مع النطاق الجغرافي ومواقاة مديرية الشؤون الاجتماعية بها خلال الأسبوع القادم.

وفي ريف دمشق ناقشت الورشة الحوارية التحضيرية التي عقدتها محافظة ريف دمشق الاحتياجات اللوجستية اللازمة لحملة «رمضان.. تشارك بالخير» وذلك بهدف دعم الفئات المجتمعية خلال شهر رمضان المبارك.

محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى أكد ضرورة دراسة معايير الأسر الأكثر احتياجاً، وتوزع مطابخ الوجبات الرمضانية اليومية، ودراسة معايير السلات الغذائية التي ستقدمها المنظمات غير الحكومية، حيث تم تشكيل لجان لهذه الغاية من الجهات المشاركة بالحملة بإشراف مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بريف دمشق.

شارك في الورشة مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل بريف دمشق ومدير الأوقاف ورئيس غرفة تجارة ريف دمشق ومدير فرع محروقات ريف دمشق ومدير الإغاثة في المحافظة وممثلو المؤسسات والجمعيات الخيرية.

وفي حمص ومتابعة لإعداد التحضيرات اللازمة لإطلاق حملة «رمضان.. تشارك بالخير» عقدت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بحمص ورشة حوارية تحضيرية ناقشت خلالها العديد من معايير الوجبات التي ستقدم للمستفيدين، وتحديد معايير السلل الغذائية ومكوناتها، وتوزع المطابخ وآليات تأمين احتياجاتها وتوزعها ضمن المحافظة.

وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قد دعت لمبادرة (رمضان.. تشارك بالخير) في محافظات القطر ونسقت لعقد لقاءات تحضيرية جمعت السادة المحافظين والمعنيين لديهم مع ممثلي عدد من الجمعيات الأهلية والخيرية وفعاليات من المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية التي تمثل وزارات الشؤون الاجتماعية والأوقاف والإدارة المحلية والتجارة الداخلية واتحادات غرف الصناعة والتجارة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الراغبين بالمشاركة.

رئيس جمعية اللحامين بحماة يحمّل الحكومة المسؤولية عن ارتفاع أسعار اللحوم

حماة- محمد أحمد خبازي

اشتكى العديد من المواطنين بحماة لـ«الوطن»، من ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء مؤخراً بشكل كبير ليصل سعر الكيلو من لحم الخروف لنحو ١٧٥ ألف ليرة وقد كانت بنهاية الشهر الماضي على سبيل المثال نحو ١٢٥ ألف ليرة!.

وذكر عدد من اللحامين لـ«الوطن»، أن حركة البيع والشراء ضعيفة، بسبب ارتفاع الأسعار وعدم قدرة المواطنين على الشراء إلا فيما ندر!.

وأوضحوا أنهم كانوا يذبحون نحو ٦ ذبائح وتنفد كلها، وأما اليوم فيذبحون نحو ٣ ذبائح فقط، وتبقى نحو ٤ أو ٥ أيام حتى تنفد.

ولفتوا إلى أن أسعار الخراف بسوق الغنم مرتفعة، والمعروض قليل، وأنه من المنطقي أن ترتفع الأسعار بالمحال، فوزن الخروف يخسر أكثر من الثلث، بعد «تشفيته»، ويضاف إلى ذلك أجور النقل والشغيلة ونفقات المحال.

واعتبروا أن الأسعار الرائجة مابين ١٥٠ – ١٨٠ ألف ليرة للكيلو، هي عادية قياساً للتكاليف، والمشكلة ليست في الأسعار وإنما بقدرة المواطنين الشرائية وخصوصاً الموظفين!.

من جهته بيّن رئيس جمعية اللحامين باتحاد حرفيي حماة مصطفى الصباغ الشيرازي لـ«الوطن»، أن أسعار اللحوم إلى ارتفاع متزايد، بسبب ارتفاع أسعار المواشي، فكيلو الخروف الحي يبع أمس بنحو ٨٢ ألف ليرة، وكلفته في المحال نحو ١٧٠ – ١٧٥ ألف ليرة، ويباع للمستهلك بنحو ١٨٠ ألف ليرة.

وأما اللحمة الهبرة فليس لها سعر، إذ لا تخضع للتسعير.

وأكد أن المواطنين اليوم إذا احتاجوا لحماً للطعام فيشترون أفخاذ دجاج مفرومة ويستخدمونها بدلاً من لحم الغنم بأي طبخة!. وأوضح أن الوضع في المسلخ الفني سيئ جداً، فعمليات الذبح ضعيفة بشكل غير مسبوق.

ولفت إلى أن الحكومة هي السبب في هذا الوضع وعدم قدرة المواطنين على الشراء، فلو أنها أمنت الأعلاف للثروة الحيوانية، فما كنا وصلنا لهذه الحال.

ومن جانبه، ذكر مدير المسلخ الفني بمجلس مدينة حماة الدكتور فياض غنّامة لـ « الوطن »، أن هذا الشهر هو الأسوأ في عمل المسلخ من حيث ذبح الخراف والماعز والعجول!. وقال: قبلاً كنا نذبح مابين ٣٥٠ – ٤٠٠ رأس واليوم نذبح مابين ١٧٥ – ٢٠٠ رأس فقط من الأغنام والماعز والعجول. وأوضح أن الشهر الأول من هذا العام كان أكثر سوءاً من الراهن!.

وعزا غنّامة هذه الحال المؤسفة إلى الغلاء الفاحش المسيطر على سوق الغنم في مدينة حماة، بسبب قلة العرض، وهو ما جعل العديد من القصابين يعزفون عن الشراء، لأنهم لن يتمكنوا من البيع كما يجب، وليس بمقدورهم البيع بخسارة.

وأشار إلى أن سعر كيلو لحم الخروف الجيد بنحو ١٨٠ ألف ليرة، ومن الإناث المنسقة نحو ١٦٠ ألف ليرة.

وعزا عدد من مربي الأغنام لـ«الوطن» قلة البيع من ثروتهم الحيوانية، إلى تحسن المراعي الطبيعية فهذه السنة سنة خير – بحسب تعبيرهم – وهي فرصة مناسبة لتعويض ما خسروه من رؤوس خلال الفترة السابقة، نتيجة بيعها بأسعار رخيصة ليتمكنوا من شراء أعلاف للرؤوس الأخرى!.

في حين ذكر آخرون أن المقنّ العلفي الذي تخصصه مؤسسة الأعلاف لكل رأس لا تكفي، ما يضطرهم للتوجه للسوق السوداء لسد النقص، حيث يتحكم بها التجار والمستوردون، الذين يفرضون عليهم أسعارهم النارية.

نقيب محامي درعا لـ«الوطن»: تأخيرها يدفع البعض إلى التعامل بغير الليرة وبعضها يستغرق سنة

محامو درعا في مؤتمرهم طالبوا في الإسراع بالبت بالموافقات الإدارية الخاصة بالبيوع

محمد منار حميجو

بين رئيس فرع نقابة المحامين في درعا ماهر المقداد أن من أهم المطالب التي طالبها المحامون في مؤتمر فرع النقابة الذي عقد أمس هو الإسراع في البت في الموافقات الإدارية الخاصة بالبيوع، معتبراً أن التأخير في البت في هذه الموافقات يؤخر البت في الدعاوى المتعلقة بتثبيت البيوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المقداد أن الموافقات الإداريـة أحياناً تتأخر سنة وأحياناً لا تأتي نهائياً وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى أن البعض يلجأ للتعامل بغير الليرة السورية في مسألة البيع حتى يحافظ على قيمة العقار ومن هذا المنطلق فإن طرفي العقد يقعان في جرم التعامل بغير الليرة.

المقداد أشار إلى أن من المطالب أيضاً التي تم طرحها في المؤتمر موضوع تسجيل الدعاوى العقارية وذلك بأن يتم طلب وثيقة القيمة الرائجة للعقار أثناء الدعوى وليس كشرط لتسجيل الدعوى باعتبار أن ذلك يؤخر عملية التقاضي في هذا المجال، مشيراً إلى أن إجراءات التقييم تأخذ وقتاً.

وأضاف: ومن المطالب أيضاً التي تم طرحها في المؤتمر موضوع الازدواج الضريبي على المحامين، مشيراً إلى أن الضريبة أصبحت على المحامي كبيرة، ومبيناً أنه تم طرح مطالب بتعيين قضاة جدد في درعا باعتبار أن هناك نقصاً كبيراً في المحافظة بعدد القضاة، وموضحاً أن المطالب هي إجراء مسابقة انتقاء محامين لتعيينهم قضاة.

وكشف المقداد أن عدد المحامين في درعا وصل إلى ألف محام موجودين في المحافظة وعلى رأس عملهم، مؤكداً أنه خلال العامين الماضيين انتسب عدد كبير من المحامين إلى فرع درعا منهم نسبة كبيرة من الإناث أيضاً حيث إن العديد منهم فضل الانتساب إلى النقابة على الوظيفة باعتبار أن الراتب لا يتناسب مع الوضع المعيشي.

وأشار إلى أن ٥٠ بالمئة من المحامين الموجودين في درعا يعملون بشكل متواصل في مهنة المحاماة على حين أن النصف الآخر يتفاوت في العمل بمعنى أنهم يعتمدون على أعمال أخرى، موضحاً أن قانون تنظيم مهنة المحاماة ينص على أن المحامي لا يحق له إلا ممارسة عمل المحاماة ولذلك فإن العديد من المحامين يقومون بأعمال غير المحاماة بالخفاء.

وأكد أن عدداً كبيراً من المحامين المغتربين صرحوا عن سفرهم، مشيراً إلى أن المحامي المغترب الذي يغيب مدة سنة يدفع مبلغاً وقيمته ٥٠٠ دولار ومن ثم يتم تثبيته ممارساً للمهنة ولو كان خارج البلاد.

وفيما يتعلق بوضع المحاكم في درعا اعتبر أن وضع المحاكم مستقر ومنتشرة في المحافظة وهناك تسهيلات كبيرة.

> ألف محام نصفهم لا يعمل بالمهنة ومطالبات بتعيين قضاة جدد